الاجماع على انه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء على ان اجماع النحاة في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلما تردد فيه والثاني ان ما زاده داخل في اول الثلاثة وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة قوله خالفة بكسر اللام من الخلافة اي كماه خليفة لا من المخالفة قوله وعني بذلك اي اراد بذلك الرابع اسم الفعل اي اي اسم فعل من الافعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيعم اسماء سائر الافعال وان كان الذي مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص قوله فانه خلف عن اي خليفة عن لفظ في افادة ما يفيده وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والمختار عند المحققين انه وضع للدلالة على المعنى المصدري وهو السكوت في صه ثم استعمل في معنى الفعل مجازا قوله اسم اي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة او التقدير اولها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعربه الشارح من تقدير المبتدا اعني قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقا الكلام كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل قوله وهو ثلاثة اقسام تقسيمه الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم قسمان فقط لان المبهم من المظهر قوله نحو هذا اي والذي وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول قوله جا اي وضع لمعنى وفي ذلك وصف الشي بوصف ناقله لان المجي لا يتصف به الحرف بل ناقله اي واضعه قوله لمعنى اصله معنى تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت اليا الفا وجملة قوله جا لمعنى في محل نصب على الحال من حرف لانه

لانه

١٤

لانه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط وهذا هو الظاهر قوله نحو هل اي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قايم ومحل كونها مشتركة ان لا يكون الفعل في حيزها فان كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكروا في باب الاشتغال ان نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيدا رايته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رايت زيدا رايته قوله اذا كانت اجزاء كلمة الخ اعلم ان حروف التهجي من زيد مثلا انما هي زَ يَ دَ واما زاي وياء ودال فهي اسماء تلك الحروف وان حروف التهجي المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت اجزاء كلمة كالمثال المتقدم او لا كـ ب ت ث الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز بما اذا كانت اجزاء كلمة لاقتضائه انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وايضا الذي احترز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو اسماء وهي اسماء وقد يجاب عن الشارح بانه اراد حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسما من اطلاق اسم المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر للحقيقية وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبني على ان المراد الحقيقية والحاصل ان الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف المعاني كمن وعن وهي قسيم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجي وهي مسميات الف باء تاء الخ وتسمى حروف المباني الثالث اسما مسميات الحروف وهي اسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجي الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)